

رؤية إستراتيجية موائد الكبار... في صراعات المنطقة العربية

أ.د. عبدعلي كاظم المعموري*

كرار أنور ناصر**

باحثان وأكاديميان من العراق

* أستاذ الاقتصاد السياسي -
جامعة النهرين ومدير مركز
حمورابي للبحوث والإستراتيجية
** باحث في مركز حمورابي -
يُحظَر للدكتوراه في العلاقات الدولية

المقدمة

منذ قرون شدد الباحثين المهتمين بالجوانب الإستراتيجية والعسكرية على الأهمية الجيوبوليتكية للشرق الأوسط، ليس بسبب أهمية موارد الطاقة الاحفورية التي لم تكن آنذاك مكتشفة، وأهمية السيطرة عليها في ميزان قوى السيطرة على العالم بأسره، هذه الأهمية ظلت تتساكن طويلاً مع القوى العالمية بدءاً من الإمبراطورية العثمانية ومروراً ببريطانيا العظمى ووصولاً إلى الولايات المتحدة الأميركية، وقريباً من هذه الدائرة هناك دائرة الدول الطامحة لتتبوأ موقعاً عالمياً كروسيا القيصريّة وخليفاتها الاتحاد السوفيتي وألمانيا النازية وإيطاليا وفرنسا، وفي مرحلة تاريخية مفصلية ومتفردة ووثبتت الولايات المتحدة إلى صدارة النظام العالمي مهووسة بالحلم الأميركي، وساعية بقوة وبكل الوسائل المتاحة (شرعية أكانت أم غير شرعية)، ومستثمرة الفرصة بتحشيد موارد قوتها من العسكرية والاقتصادية مروراً بالثقافية وانتهاءً بهيمنتها على المنظمة الأممية ومؤسساتها، في إعادة تشكيل العالم على وفق إستراتيجيتها كيما يؤدي ذلك إلى تعزيز هيمنتها والحفاظ على قيمومتها على النظام العالمي لأطول أمد ممكن، وكان الشرق الأوسط أولوية لا تسبقها أولوية لأية بقعة جغرافية على الأرض، وأعدت لذلك مشروعاً أسمته (الشرق الأوسط الكبير)، وجعلت منه المثابة الكبرى لها ولحلفائها. وظلت دبلوماسيتها تلوك هذا المصطلح في كل مكان جالت فيه.

وعلى مدى أكثر من عقد من الزمن صدحت أول العبارات الحاملة لبشائر هذا الشرق، وإلى زمن آخر ممتد، تظل منطقة الشرق الأوسط مواردة تحت ظل مخاض لولادات تريد الولايات المتحدة أن تكون تعبيراً طقسياً كيما يُنجب نظام شرق أوسطي جديد أمشاجه ودماؤه من أصلاب أميركية.

ولا زالت المنطقة واقعة في أتون حرب لا تعرف حدودها فهي ممتدة من الماء إلى الماء أي من (مياه الأطلسي إلى مياه الخليج)، دافعة كل هذه الكتلة البشرية المسماة (عربية) إلى سعي حرب وتناحر وتفرق وتصارع، مادته المعلنة دينية - طائفية، ووسمته التطرف والإقصاء، وأدواته الحلفاء والمجموعات الإرهابية التي نمت وتطورت وتوسعت لغضّ الولايات المتحدة والأوروبيون النظر عنها، من أجل دفع مواطني الشرق الأوسط كي يتقاتلوا بينهم.

أولاً: المشرق العربي في مدرك القوى الكبرى

يبدو أن الشرق الأوسط بمثابة مستودع للانفجارات الجاهزة، لهذا لم يشهد الهدوء أو الاستقرار منذ عام 1914 إلى يومنا هذا، وهذه الحالة ليست حتمية تاريخية لا بد منها، أو هي لعنة كما في الميثولوجيا البابلية أو الفرعونية، بل هي نتاج لمطامح ومصالح القوى التي ظلت تتحكم بالعالم بنسختها الأوروبية أم وريثتها الأميركية، تبعاً للأهمية الجيوإستراتيجية التي تتسم بها منطقة الشرق الأوسط، سواء في بعدها العسكري أم الاقتصادي.

كان الشرق الأوسط أولوية لا تسبقها أولوية لأية بقعة جغرافية على الأرض، وأعدت لذلك مشروعاً أسمته (الشرق الأوسط الكبير).

ويرى المهتمون بشؤون الشرق الأوسط أنه في مرحلة مخاض كبير، بات يشهده بعد قرن من الزمن منذ اتفاقية (سايكس - بيكو)، ولاسيما أنه فضاء سياسي اقتصادي وثقافي كان للفعل الانكلوسكسوني أثر مهم في التأسيس له وهندسته لاحقاً، بالارتكاز على مساند الوكلاء الإقليميين الذين تتبدل أدوارهم وتتناسب مع طبيعة الإستراتيجية التي تعتمدها الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية، ويجري إلزام الدول الوكيلة بتأدية أدوارها من مواردها المحلية (البترول - دولار)، كما هو حال دول الخليج وعلى رأسها السعودية.

وعلى الجانب الآخر تتواجد دول وقوى ومجموعات سياسية تعمل في الفضاء الشرق الأوسطي على هندسة مشروع بالضد من المشروع الانكلوسكسوني، بات معروفاً بمشروع (الممانعة أو المقاومة)، وهو مشروع تبنته إيران منذ المراحل الأولى للثورة الإسلامية سواء في التأسيس أو الهندسة، ومتبنيات المشروع إسلامية بصورتها الجامعة لهذا جعلت من العرب مادته التنفيذية، انطلاقاً من الاستهداف الأميركي - الإسرائيلي، فضلاً

كان مشروع الممانعة معتمداً على جماعات مسلحة عقيدية مؤمنة بمقارعة الولايات المتحدة وإسرائيل، صغيرة الحجم قوية البأس سهلة التمويل، مقبولة شعبياً.

عن (فلسطين المحتلة) قضية العرب الرئيسة، وفي قبالة المشروع الأميركي المعتمد على النظم السياسية والحكام، كان مشروع الممانعة معتمداً على جماعات مسلحة عقيدية مؤمنة بمقارعة الولايات المتحدة وإسرائيل، صغيرة الحجم قوية البأس سهلة التمويل، مقبولة شعبياً.

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا: إن المشرق العربي يمثل رقعة الشطرنج في التفاعلات الدولية والإقليمية، إذ تضم هذه المنطقة دول الهلال الخصيب والمتمثلة (العراق، سوريا، فلسطين، الأردن، لبنان) فضلاً عن دول شبه الجزيرة العربية المتمثلة باليمن ودول مجلس التعاون الخليجي. ولا تأتي أهمية هذه المنطقة من احتياطاتها الزاخرة بالنفط والغاز فحسب، وإنما من موقعها الاستراتيجي الذي جعلها ملتقى القارات الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا ومركزاً للتواصل البري والبحري والجوي، وجسراً للتبادل الاقتصادي والثقافي⁽¹⁾، مما منحها صفة المنطقة الإستراتيجية بامتياز. فضلاً عن كونها منطقة ذات أهمية شديدة في العلاقات الدولية وذات أثر كبير في توازنات القوى وتضارب المصالح الدولية. بيد أن موقعها الذي منحها تلك الصفة الإستراتيجية جعلها أيضاً في حيز قانون التداخل والتعارض بين الأضداد⁽²⁾، فوفقاً للحسابات الجيو استراتيجية تمثل دول المشرق العربي محاور جيوسياسية - نقاط ارتكاز - للاعبين الجيو استراتيجيين الإقليميين والدوليين، إذ لا تأتي أهمية هذه المنطقة من قوة دولها، بل من مواقعها الحساسة وظروفها التي تكون غالباً غير منيعة بإزاء سلوك اللاعبين الجيو استراتيجيين الذين يملكون القدرة والإرادة القومية على ممارسة القوة أو النفوذ فيما وراء الحدود لتغير حالة الشؤون الجيوسياسية الراهنة⁽³⁾. وطالما أن الدول ذات المحاور الجيوسياسية تتأثر بالدول الفاعلة، أو الناشطة جيو - استراتيجياً، فإن تفاعلات وأدوار الدول ذات المحاور الجيوسياسية في المشرق العربي - تحديد العراق وسوريا والسعودية - مرتبطة بقوة اللاعبين الجيواستراتيجيين من الخارج القريب إيران وتركيا وإسرائيل، ومن الخارج البعيد الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية.

والحقيقة التاريخية تؤكد ذلك الارتباط الذي لم ينفك يوماً إلا عقب تغير موازين القوى، فدول المشرق العربي منذ تأسيسها كانت مرتبطة بدول ناشطة

(1) وانغ جنغ ليه، رؤية تحليلية لاضطرابات الشرق الأوسط، ترجمة أمنية عن الدين، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2013، ص 32.

(2) عبد الحميد العيد الموساوي، التحالفات الإستراتيجية في جنوب غرب آسيا، دار الكتب العلمية، ط1، بغداد، 2013، ص 24.

(3) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2000، ص 40.

جيواستراتيجياً، وبقوة اللاعبين الجيواستراتيجيين إقليمياً (تركيا، وإيران، ومصر سابقاً)، ودولياً (فرنسا وبريطانيا قبل الحرب العالمية الثانية، والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في أثناء الحرب الباردة، وأميركا وروسيا بعد الحرب الباردة)⁽⁴⁾.

(4) حمزة المصطفى، توصيف جيوبولتيكي لمشرق عربي جديد، صحيفة العربي الجديد، 26 حزيران 2014.

وتنبع أهمية المشرق العربي في مدرك اللاعبين الجيو استراتيجيين، من الدور الذي من الممكن أن تؤديه دولة ذات المحاور الجيوسياسية، في تحديد طرق الوصول إلى مناطق مهمة أو في منع الموارد عن لاعبين مهمين. وكذلك من دورها كمناطق عازلة، إذ يمكن أن تكون الدولة ذات المحاور الجيوسياسي درعاً دفاعياً لدولة حيوية ما، وفي أحيان أخرى يمكن القول إن مجرد وجود مثل هذه الدولة ذات المحاور الجيوسياسي، يعني حدوث آثار سياسية وثقافية مهمة جداً في لاعب جيواستراتيجي مجاور ذي فاعلية أكبر⁽⁵⁾.

(5) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، مصدر سابق، ص 41.

ووفقاً لهذه الأهمية لم يكن غريباً أن تتزاحم الدول الفاعلة جيو استراتيجياً، إلى تغير حال الشؤون الجيوسياسية الراهنة في المشرق العربي بعد التصدع الذي أصابه بفعل الحراك الشعبي، وصولاً للأزمة السورية وما أعقبها من سيطرة تنظيم «داعش» على مدينة الموصل وغيرها من المدن العراقية. إذ أضحت المنطقة مركز فضاء إستراتيجي إلى اللاعبين الدوليين والإقليميين، يتنافسون فيما بينهم تبعاً لاستراتيجياتهم في المحافظة على الوضع الراهن أو تغييره.

وغني عن القول، إن الأزمة السورية أنتجت واقعاً معقداً في المشرق العربي بين الفواعل الجيو إستراتيجية الدولية والإقليمية، وذلك للأهمية الجيوسياسية التي توفرها سوريا في المشرق العربي، بمزايا نقاط الثوب للقوى البرية والبحرية الروسية والصينية، ناهيك عن إيران وحزب الله، مما يعكس أهمية إيران في الأزمة السورية إلى جانب روسيا والصين، إذ إن إيران باتت نقطة تقاطع روسي

إن المشرق العربي يمثل رقعة الشطرنج في التفاعلات الدولية والإقليمية.

- صيني لتغيير الشؤون الجيوسياسية في الشرق الأوسط الأميركي، في ظل عجز الولايات المتحدة عن تشكيل ائتلاف من السعودية وتركيا ومصر يقف في وجه الاختراق الإيراني - لمشروع الشرق الأوسط الجديد -، الممتد على ضفاف شرق المتوسط والبحر الأحمر وتواجد حلفاء إيران من حدود تركيا على المتوسط إلى مضيق باب المندب ممثلة بسورية وحزب الله وحماس

**إن الأزمة السورية أنتجت واقعاً
معقداً في المشرق العربي
بين الفواعل الجيو إستراتيجية
الدولية والإقليمية**

والحوثيين في اليمن، لذا كان لصعود الإسلاميين في المنطقة بعد ثورات الربيع العربي إحدى الفرص التي وظفتها الولايات المتحدة خدمة لمصالحها الجيو استراتيجية في المنطقة، فوفقاً لحسابات صناع القرار الأمريكيين، يتم

احتواء تمدد إيران، باستلام الإسلاميين السنة للحكم في الدول العربية وتركيا، كيما يكون ذلك بمثابة السد المنيع في وجه إيران، ومن ثم قطع الطريق على وصولاً لصين وروسيا إلى المتوسط والمحيط الهندي، وكان الدور المرسوم لتركيا في ظل حزب العدالة والتنمية، أن تقود العالم العربي ضمن هذا التوجه، فتتحد ثلاث عواصم إسلامية (أنقرة والرياض والقاهرة) في مثلث يمنع الاختراق الإيراني في اتجاه المتوسط⁽⁶⁾، وكان حزب العدالة والتنمية ينسجم مع هذه التوجهات التي عبر عنها وزير الخارجية أحمد داود أوغلو في كتابه العمق الاستراتيجي⁽⁷⁾، وفي هذا الإطار كان الحراك الشعبي في تونس ومصر وليبيا واليمن، في جزء منه عملية نقل للسلطة إلى قوى جديدة متمثلة بالإخوان المسلمين، لكي تؤدي الدور المطلوب منها في ضبط المنطقة لصالح الأميركيين في مواجهة إيران وروسيا والصين.

إن تلك الأهمية الإستراتيجية تجعلنا نرى ما يحدث في المشرق العربي بشكل مغاير، إذ لم يعد ما يحدث فيها مقتصرًا على حركة ديمقراطية ضد ديكتاتورية النظم المتكلسة التي حظيت غالبيتها بالرضا والدعم الأميركي، وأنها ليست حرب أهلية بين معسكرين، بقدر ما هي حرب بالوكالة، مسرحها سوريا والعراق واليمنيين وأطراف إقليمية ودولية عدة. ومن الممكن أن يبدأ تشكّل شرق الأوسط الجديد لكن ليس على وفق رؤى الأميركيين وحلفائهم.

ثانياً: دور الإمبرياليات الفرعية في الشرق الأوسط

تاريخياً ظلت الولايات المتحدة كدول عظمى (إمبريالية) تعول على مجموعة دول كوكلاء منفذين لطموحاتها وإستراتيجيتها من مثل تركيا والسعودية كوريا الجنوبية وإسرائيل وجنوب أفريقيا قبل سقوط نظام الفصل العنصري (الابرتهايد)... الخ، فمصالح الولايات المتحدة في آسيا الوسطى والخليج العربي تتطلب وجوداً عسكرياً وحليفاً مباشراً، من أجل تشكيل جدار حول روسيا لكي لا تتمدد وتعود إلى الدور الذي كان يؤديه الاتحاد السوفيتي

(6) جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا-الأبعاد الجيوسياسية لأزمة عام 2011، دار المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2011، ص80.

(7) راجع: أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي - موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.

أن تقود العالم العربي ضمن هذا التوجه، فتتحد ثلاث عواصم إسلامية (أنقرة والرياض والقاهرة) في مثلث يمنع الاختراق الإيراني في اتجاه المتوسط

السابق، ومنع السيطرة على قوس النفط الكبير الممتد من آسيا الوسطى وبحر قزوين حتى الخليج بحسب توصية (بريجنسكي)، فضلاً عن إحكام الطوق على إيران ومن ثم التعامل معها لاحقاً، لهذا عملت الولايات المتحدة على ترقية الدور التركي مستفيدة من حزب العدالة والتنمية بوجوده في سدة السلطة كيما تؤدي دور (إمبريالية فرعية)،

شأنها في ذلك شأن إسرائيل، لخدمة المشروع الأميركي وبالضد من طموحات إيران الإقليمية أو على الأقل موازنة دورها الإقليمي، والحال ينطبق حالياً على الترقية السعودية لكي تؤدي دوراً إقليمياً أكبر خارج منطقة الخليج والانغماس في ترتيب شؤون المنطقة لصالح الولايات المتحدة ورؤيتها في ضبط أوضاعها ولجم القوى الإقليمية الناهضة وكبح جماح محور الممانعة الذي تقوده إيران وحلفاؤها والتفرغ لإدارة الترتيبات الجديدة المزمع القيام بها في جنوب شرق آسيا والباسيفيكي.

وأدوار القوى الإقليمية مختلفة بحسب بعض الباحثين الاستراتيجيين (إسماعيل صبري مقلد) فالدور الإيراني يوصف بأنه دور أصيل يستند إلى ركائز، على حين أن أدوار تركيا والسعودية هي أدوار بالوكالة مفتقدة إلى الركائز. فالوكلاء الإقليميون كل منهم له مشكلاته وطموحاته، فالوكيل التركي يريد كل شيء من دون أن يأخذ بالحسبان تكاليف ذلك داخلياً وخارجياً، فمن طموحاته في العضوية في الاتحاد الأوربي إلى توظيف الوجود التركي الديمغرافي في آسيا الوسطى لصالحها في تنافسها مع روسيا وإيران، فضلاً عن استدعاء طموحات لها علاقة بتاريخ الدولة العثمانية (العثمينة الجديدة)، بغية جعل الشرق الأوسط على الأقل مجالاً حيوياً لتركيا في جوانبه السياسية والاقتصادية بل الثقافية أيضاً.

ويرى بعض الباحثين أن تركيا تتدخل كحليف للولايات المتحدة وليس كقوة صاعدة مستقلة، فهي حليف عسكري أساسي لإسرائيل. وأن تدخلها في سوريا تم بإيعاز من واشنطن. ومن ثم فهي بوضوح (كولومبيا الشرق الأوسط) أو هي (دولة إمبريالية من الباطن)، إذ تقوم تركيا في المشرق العربي بدور مماثل للدور الذي تقوم به كولومبيا في أمريكا الجنوبية، لتخدم مصالح الإمبريالية وتدعم فعالية إستراتيجيتها في الشرق الأوسط⁽⁸⁾. وتركيا لا ترى تناقضاً في دورها (الإمبريالي التابع) المستفيد من وجودها في حلف

(8) سمير أمين، العولمة الرأسمالية والإمبرياليات والفوضى الجيوسياسية ومستتبعاتها، مجلة الاشتراكي، أيلول / أغسطس 2015.

الناتو وإسلامية حزبها الحاكم، في أن تؤدي دورها لصالح الامبريالية المركزية (الأميركية) وإنعاش طموحات (العثمة الجديدة).

أما الوكيل العربي (السعودية) فهو يعاني من تحديات داخلية وخارجية باتت تضرب أسس النظام السعودي، فالأزمة السياسية التي تعيشها المملكة تكمن في بنية السلطة وهيكلها، ونمط الاحتكار السياسي والديني المتوارث، وعدم القدرة على ضبط تفاعلات الداخل، في ظل تصاعد واشتداد نبرة المطالبة بالحريات والحقوق والتعددية والدستورية، بالرغم من تساقق إجراءات النظام السعودي فيما يخص استخدام العنف لكبح جماح الحراك المجتمعي غير (المغطى إعلامياً)، بسبب سطوة الإجراءات الأمنية ونمط الرشوة المجتمعية والقبائلية التي يعتمد عليها النظام السعودي بين حين وآخر، وكذلك كادت محاولات تفلّت الأخوة الخليجيين الصغار من سطوة المملكة السعودية، وصعود نجم إيران الإقليمية المعلن وامتلاكها للكثير من إمكانات

تأدية دور إقليمي ضابط وحاكم، إلى ازدياد مخاوف السعودية في انزياحها جانباً عن دورها التقليدي (كقوة إقليمية) وقد مارسته طوال القرن العشرين والمتصف بتأدية الأدوار من وراء الكواليس بشراء ذمم الأشخاص والحكام والإعلام واعتماد أسلوب الترضيات السياسية القائمة على

تقوم تركيا في المشرق العربي بدور مماثل للدور الذي تقوم به كولومبيا في أمريكا الجنوبية

المال النفطي، فضلاً عن دورها المعروف والمناهض لقوى التحرر العربية سواء أكانت دولاً أم تنظيمات حركات تناهض المشروع الأميركي - الإسرائيلي.

والآن يبدو أن الوكيل السعودي يعيش أزمة مركبة نذرنا لا تحتاج إلى توصيف، تتمثل بفقدانه بوصلة التوجه الرشيد في كيفية مواجهة صعود القوة الإيرانية وحلفائها، بجانب أزمة المحافظة على تماسك المملكة والنظام والأسرة، والتي دبّت إليها الخلافات والتناحر على السلطة، فضلاً عن أن حال حلفائها الأقرب والأبعد ليس كما تشتهي، لهذا لجأت إلى إنفاق ما يقارب 100 مليار دولار لتغذية الصراعات في المنطقة وإشعال حريق الطائفية باحتضان المجموعات الإرهابية ودعمها دعماً غير محدود، في أكثر من (18) دولة بحسب التقارير الأميركية، وهذا يجري برضا الولايات المتحدة والدول الأوروبية وغض الطرف الأتراك، من أجل توظيف التطرف لتحقيق أهداف هذا المشروع.

واستطاعت الولايات المتحدة ربط وكلائها بعلاقات تعاون وتنسيق تحت غطاء تحقيق أمن المنطقة، وأدت تركيا دوراً كبيراً في نسج العلاقات الإسرائيلية - القطرية وبدء أسس العلاقة بين السعودية وإسرائيل على قاعدة الخطر الإيراني، لهذا أجرت السعودية تعديلاً ألزمت به دول الخليج الأخرى بأن العدو الأول ليس إسرائيل كما كان معلناً بل هي إيران، وبدأت التحرش والتحريض على حلفاء إيران وأخذ الدور الأميركي - الإسرائيلي بشيطنه هؤلاء الحلفاء بوضعهم على قائمة الإرهاب الخليجي، كما هو الحال مع حزب الله اللبناني وبعض فصائل المقاومة الإسلامية في العراق.

إنّ الامبريالية الأميركية - الأوروبية - اليابانية مهما كانت فائقة، قد أدركت عدم قدرتها على المحافظة على هيمنتها النابعة من الأرباح الطائلة المكتسبة من الرأسمال الاحتكاري، أو من التحكم العسكري بالكوكب كله. فهي بحاجة إلى إمبرياليات فرعية قادرة على مساندتها، لهذا تندفع صوب نمط من السياسات تخص منطقة الشرق الأوسطكي تضمن تدمير مجتمعاتنا، وإبادة قدرتها على رفض الخضوع للتوحش الرأسمالي. وخلق وضع فوضوي على نحو مزمن باستدعاء الإسلام السياسي الرجعي في تحالف غير معلن أو هو حليف اختياري مساند لتسويق المشروع الإمبريالي الجديد. يهدف إلى تأجيج المنافسات الجيوسياسية في بلدان عدة، والدفع بعنف مزدوج (اقتصادي - وجودي) لتفكيك النسيج الاجتماعي لمجتمعات المنطقة، وهو ما أفقد فرص الأمن الإنساني فيها حتى باتت الشعوب تدفع ثمناً باهظاً ربما يطال حتى وحدة أراضيها.

أن الوكيل السعودي يعيش أزمة مركبة تنذر لها تحتاج إلى توصيف، والتمثلة بفقدانه بوصلة التوجه الرشيد في كيفية مواجهة صعود القوة الإيرانية وحلفائها

ثالثاً: الحراك الشعبي والإرهاب معطى التوظيف والمخرجات.

بالرغم من أن شرارة الحراك الشعبي العربي انطلقت من تونس، ثم سرعان ما انتقلت إلى مصر، ولم تنتهي في ليبيا وإنما استمرت لتصل إلى قلب المشرق العربي مروراً بدول مجلس التعاون الخليجي واليمن وصولاً إلى سوريا لكن بصرف النظر عما حدث، وهل هو ربيع عربي أو خريف؟ فهو بلا شك علامة بارزة يصعب التغاضي عنها، ولأهميته نتساءل كيف ساعد الحراك الشعبي في تنامي الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط.

لا حاجة بنا إلى القول، إن الثورات التي حصلت في أغلب البلدان العربية

**المشروع الإمبريالي الجديد
يهدف إلى تأجيج المنافسات
الجيوسياسية في بلدان عدة،
والدفع بعنف مزدوج (اقتصادي-
وجودي) لتفكيك النسيج
الاجتماعي لمجتمعات المنطقة**

ساعدت على تدفق مختلف التكوينات السياسية، حتى أصبح المجال السياسي مكتظاً بالتنظيمات السياسية المختلفة غير المتجانسة في الرؤى والأفكار والأطروحات، ولكن بالرغم من هذه الفوضى الحزبية برزت إلى السطح الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، الذي استغلت الحضور الديني كمنظومة أفكار سائدة في المجتمعات العربية ومعطى

للتغيير السياسي، مما جعلها تعتمد إلى توظيف الدين خدمة للأهداف السياسية. وهكذا أفضى الحراك الشعبي في المنطقة العربية إلى صعود الإخوان المسلمين إلى سدة السلطة في تونس ومصر، وبرز دور الإسلاميين في ليبيا، وتعالى نبرة الإخوان المسلمين في سوريا وغيرها من الدول العربية⁽⁹⁾.

لكن لم يسهم الحراك الشعبي إلى صعود حركات الإسلامية فحسب، وإنما منح أيضاً الحرية لزملائهم الجهاديين لممارسة نشاطاتهم مرة أخرى. ففي وسط الفوضى أدى فرار وإطلاق سراح السجناء - أو العفو عن العديد من الإسلاميين - في البلدان التي تأثرت في الحراك الشعبي إلى الإفراج عن الكثير من الجهاديين المرتبطين بتنظيم القاعدة⁽¹⁰⁾، وحركات الجهاد الإسلامية والذي انضوى الكثير منهم تحت مسميات جهادية عدة أبرزها جماعة أنصار الشريعة في مصر وتونس وليبيا. ومع ذلك أدى التدخل العسكري للناتو في ليبيا للإطاحة بنظام الرئيس معمر القذافي إلى تدفق العديد من الجهاديين في البلاد⁽¹¹⁾.

وقد كان لهؤلاء الجهاديين الأثر الأكبر في حالة الاعتدال في حركات الإسلام السياسي، وانتشار الحركات الجهادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ أدى المناخ المتسامح للتعبئة الإسلامية بعد الحراك الشعبي، وتساهل الإخوان المسلمين تجاه زملائهم الإسلاميين إلى إعطاء الفرصة للكثير من الجهاديين لإقناع الآخرين بأرائهم الراديكالية وكسب العديد من الأتباع⁽¹²⁾.

إن المرحلة الانتقالية التي مرت بها البلدان التي شهدت الحراك الشعبي أتاحت للجهاديين الفرصة لإعادة تجميع صفوفهم وتجنيد المزيد من المقاتلين، بيد أن ذلك لا ينفي الحديث عن التوظيف الخارجي لهؤلاء

(9) عمر كوش، الثورات العربية ومسار حركة التغيير، مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر الموسوم «ثقافة التغيير»، جامعة فيلادلفيا، 8 تشرين الثاني 2012، عمان، 2012، ص 3-4.

(10) كان أبرز هؤلاء الجهاديين هو محمد الطواهري شقيق زعيم تنظيم القاعدة أيمن الطواهري أطلق سراحه من إحدى السجون المصرية في عام 2012، وقد لعب دوراً بارزاً في تنظيم صفوف الجهاديين في مصر وليبيا.

(11) Daveed Gartenstein-Ross and Aaron Y. Zelin, How the Arab Spring's Prisoner Releases Have Helped the Jihadi Cause, The Atlantic, October 11, 2012.

(12) Ibid.

**أدى التدخل العسكري للناتو
في ليبيا للإطاحة بنظام
الرئيس معمر القذافي إلى
تدفق العديد من الجهاديين
في البلاد**

الجهاديين في إسقاط الأنظمة وتغيير الاصطفافات الإقليمية والدولية ولعل سوريا أبرز مثال على ذلك.

فعندما بدأت فوضى الحراك الشعبي في سوريا أوائل عام 2011 كانت البيئة الإقليمية مهياً للحركات الجهادية، مما أخذ يلوح في الأفق أن الانتفاضة السلمية في سوريا ستتحول إلى انتفاضة مسلحة ضد النظام السوري، وذلك بسبب فتاوى الجهاد المدعومة من قطر وتركيا والسعودية ومصر، والتي أعلنها الكثير من علماء الدين السنة لمساندة الإسلاميين السوريين في تغيير نظام الحكم في سوريا.

إذ أسهمت فتاوى الجهاد التي أعلنها الشيخ يوسف القرضاوي منذ منتصف عام 2011 للقتال ضد الرئيس بشار الأسد في تدفق الكثير من المقاتلين السنة الأجانب إلى سوريا، ولم تكن لهذه الفتوى صدى كبير في تدفق المقاتلين فحسب، وإنما بلغ صداها أفق الكثير من رجال الدين في المنطقة، مما سهّل عليهم التحدث بلهجة صارمة حيال الشأن السوري وجعل من العسير عليهم لعب دور الحمائم، ففي خطبة الجمعة التي ألقاها القرضاوي في الدوحة في 31 أيار 2013 حول محنة أهل السنة في سوريا، صرح القرضاوي بأن (أي شخص قادر ومدرّب على القتال... عليه التوجّه إلى سوريا، أن أدعو جموع المسلمين إلى التوج هو دعم إخوانهم في سوريا)، وقد كان لهذا التصريح أو الدعوة أثر مهم في تحديد المعايير لغيره من رجال الدين، فبعد أيام من خطبة القرضاوي أيد مفتي المملكة العربية السعودية عبد العزيز آل الشيخ علناً خطبة القرضاوي، وبعد أيام عدة أصدرت مجموعة من العلماء اليمنيين فتوى جماعية تدعو إلى (الدفاع عن المظلومين) في سوريا. وبعد مضي أسبوعين من خطبة القرضاوي صرح رجل الدين السعودي سعود الشريم على منبر المسجد الحرام في مكة، أنه (يجب على المؤمنين دعم الثوار ضد النظام في سوريا بكل الوسائل)⁽¹³⁾.

ولم يكتف القرضاوي بإعلان هذه الفتاوى من قطر فحسب، ففي مؤتمر عقد في القاهرة في حزيران 2013 (دعا إلى الجهاد في سوريا بحضور شيخ الأزهر)، قال القرضاوي (إن النصيريين «العلويين» أكثر كفرة من اليهود أو المسيحيين)⁽¹⁴⁾. وفي اليوم التالي تحدث الرئيس المصري السابق محمد مرسي أمام حشد من الجماهير في القاهرة، ملوحاً بعلم المعارضة السورية

(13) Thomas Hegghamm-er and Aaron Y. Zelin, How Syria's Civil War Became a Holy Crusade, Foreign Affairs, July 7, 2013.

Ibid. (14)

وموجهاً الإدانة إلى الرئيس بشار الأسد وحزب الله، وقد نظم ذلك الحشد الهائل عدد من رجال الدين المتشددين الداعين إلى اتخاذ موقف أكثر صرامة تجاه الشأن السوري، وقد فسّر الكثير من المقاتلين حديث الرئيس علناً أمام الجماهير بأنه إشارة إلى كل الذين يرغبون في خوض غمار تلك الحرب⁽¹⁵⁾.

Ibid. (15)

وبحلول عام 2012 أخذت نزعة التطرف تتغلغل في صفوف الجماعات السورية المسلحة، بسبب تدفق المقاتلين الأجانب، إذ بدأ الجهاديون من خارج سوريا يؤدون دوراً بارزاً في الحرب الدائرة ضد الجيش السوري. فقد وصل في بداية عام 2012 ما يقارب 2000 مقاتل أجنبي إلى سوريا تلبية لفتاوى الجهاد، وقد جاء العديد من هؤلاء المقاتلين من السعودية والأردن واليمن والكويت والعراق وتونس وليبيا ومصر والجزائر وفلسطين والسودان، وجاء العديد منهم من أفغانستان وباكستان وتركمنستان وداغستان والشيشان، ومن بلجيكا وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة⁽¹⁶⁾.

Aaron Y. Zelin, Foreign (16)
Fighters Trickle into the Syrian
Rebellion, Policy Watch 1950,
The Washington Institute for
Near East Policy, June 11, 2012,
p. 2.

وبينما انخرط الكثير من هؤلاء المقاتلين في صفوف الجماعات السورية المسلحة، أسس آخرون كتائبهم وميليشياتهم الجهادية المستقلة. فقد تحول الجيش السوري الحر (ذو التوجه غير الإسلامي)، الذي كان أحد أبرز الجماعات المسلحة السورية التي تقاتل ضد النظام إلى فصائل إسلامية متعددة من بينها (صقور الشام، وجبهة النصرة، وكتائب أحرار الشام - التي تحولت فيما بعد إلى «الجبهة الإسلامية السورية» - ، وكتائب عبدالله عزام، وفتح الإسلام ولواء الأمة - وهي المجموعة الذي يقوده الإيرلندي الليبي مهدي الحراتي - وهو قائد سابق في «لواء طرابلس» الذي ساعد في الإطاحة بنظام القذافي في ليبيا قبل عام)⁽¹⁷⁾.

Aaron Y. Zelin, The Syrian (17)
Islamic Front: A New Extremist
Force, Policy Watch 2031, The
Washington Institute for Near
East Policy, February 4, 2013, p.
1.

وبالمجمل، أسهمت هذه الفتاوى وغيرها من التصريحات الجهادية بجعل الحرب الأهلية في سوريا حرباً مقدسة، مما أدى إلى توافد العديد من المتطوعين الجهاديين السنة إلى سوريا لخوض المعارك مع الجماعات المسلحة السورية لإسقاط الرئيس بشار الأسد. وتشير البيانات التي جمعها - توماس هيجهامر وهاروني. زيلين في عام 2013 - إلى أن عدد المقاتلين الأجانب في سوريا وصل إلى أكثر من 5000 مقاتل سني - من أكثر من 80 دولة مختلفة منذ بدء الحراك الشعبي في عام 2011 - في صفوف الجماعات

السورية المسلحة، وهذا ما يجعل سوريا ثاني أكبر وجهة للمقاتلين الأجانب في التاريخ الإسلامي الحديث بعد أفغانستان، الذي وصل فيها عدد الجهاديين في ثمانينات القرن الماضي إلى ما يقارب 10000 متطوع، على مدى فترة دامت عشر سنوات⁽¹⁸⁾.

Thomas Hegghammer and (18)
Aaron Y. Zelin, How Syria's
Civil War Became a Holy
Crusade, op.cit.

وبوصفها محور جيوسياسي ونقطة ارتكاز لإيران، أخذت تركيا وقطر والسعودية تتسارع في تمويل ودعم الجماعات المسلحة في سوريا، بدعم من الولايات المتحدة - تطبيقاً لمبدأ القيادة من الخلف الذي يعد إحدى تطبيقات الحرب بالوكالة - فسعت كل دولة لتتقارب مع أكثر التنظيمات سيطرة وقوة، ودعمها بالمزيد من المال والسلاح، لتكون لها اليد العليا والصوت الوحيد في ميدان المعركة، وفي نظام الحكم البديل في سوريا. وبعدها أضحت سوريا مسرحاً ومرتعاً للحركات الجهادية الإسلامية، وبيئة جاذبة ومشجعة على التطرف، أصبح الاتحاد والتآلف والتزاوج بين التنظيمات الجهادية الخارجية والداخلية أمراً يسيراً ومألوفاً ومهماً لتوحيد الدعم الخارجي، فبينما انضمت العديد من الحركات الجهادية المسلحة في سوريا إلى تنظيم جيش الفتح الذي تدعمه المملكة السعودية وتركيا، انضم آخرون إلى تنظيم أحرار الشام المدعوم من قطر⁽¹⁹⁾.

Fabrice Balanche, The (19)
Battle of Aleppo Is the Center of
the Syrian Chessboard Policy
Watch 2554, The Washington
Institute for Near East Policy,
February 5, 2016.

وبالمقابل سعت «دولة العراق الإسلامية» - التي كانت تعرف بفرع تنظيم القاعدة في العراق - لمدّ نطاق دولتها المزعومة إلى بلاد الشام وضم العديد من التنظيمات الجهادية، وبينما تمكنت «داعش» من السيطرة على العديد من المدن السورية⁽²⁰⁾، أخذت تقدم نفسها بوصفها حامية للسنة، ساعية لنصرة أهلها من هيمنة الشيعة، وعن طريق هذه البروبغاندا استغلت «داعش» سخط الحراك الشعبي الذي بدأ سلمياً في المحافظات السنية العراقية وانتهى مسلحاً، لتسيطر على مدينة الفلوجة في محافظة الأنبار عام 2014 بالتعاون مع العشائر السنية والجهات المعارضة للحكومة العراقية، ولتتمكن في يوم 10 حزيران من السيطرة على مدينة الموصل وغيرها من المدن العراقية، لتعلن «داعش» إقامة دولة (الخلافة) في المناطق التي تسيطر عليها في سوريا والعراق، وأن زعيم التنظيم «أبا بكر البغدادي» هو «خليفة المسلمين» في كل أنحاء العالم.

Aaron Y. Zelin, Al-Qaeda (20)
Announces an Islamic State in
Syria, PolicyAlert, The
Washington Institute for Near
East Policy, April 9, 2013.

ومهما يكن من أمر، فقد أدى الحراك الشعبي في المنطقة العربية إلى عواقب

أمنية، فكانت إحدى مخرجات توظيفه إعادة التوضع عبر دعم الإرهاب في الدول الأخرى. إذ بعد مرور خمس سنوات على اندلاع الحراك الشعبي كانت النتيجة هي التوجه نحو الراديكالية والتطرف للتغيير الأنظمة السياسية، إذ أُلقت الصراعات المستمرة في سوريا والعراق واليمن بظلالها على المشهد السياسي في المشرق العربي⁽²¹⁾، ممّا خلق إرباكاً شديداً في خرائط التحالفات والصراعات الإقليمية لتحديث ما يشبه الانهيار داخل محوري الاعتدال والممانعة، وهو ما انعكس على التوازن الإقليمي في المنطقة، وهكذا، يمكن القول إن الثورات العربية قد أسقطت كل خرائط التحالفات والصراعات السابقة في الشرق الأوسط.

رابعاً: التحكم الأميركي بالطور الثالث للحراك الشعبي العربي

دشت الثورات العربية مرحلة جديدة، وربما مفصلية في حياة الشعوب العربية المقهورة مرتين، مرة بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وأخرى بتعفن نظم الحكم السلطوية فيها، وهذه جميعاً تعد نتاجاً طبيعياً، لإستراتيجية البلدان الغربية وأمريكا الهادفة إلى استيعاب موجة التحرر والتخلص من الاستعمار، وهي فورة شعوب عانت من آليات استلاب ذي طابع كونيالي قائم على النهب الهمجي لممكنات هذه المجتمعات، وساعياً إلى تجذير التخلف وإعادة تدويره باستمرار، وتشويه البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الواقعة تحت ضغط الاستعمار، بالإضافة إلى أبنية فوقية أقل ما يمكن عنها، أنها أبنية أريد لها شرعنة تحكم البلدان الغربية وأمريكا في توجهات المجتمعات العربية على الأصعدة كافة.

ولربما أصابت مشاهد الحراك الشعبي أو ما نسميه إطلالة موجة الديمقراطية على سواحل العرب، البعض بالتفاؤل المفرط أو سببت الضبابية عند البعض الآخر، هل إننا بإزاء ربيع الشعوب أو خريف الأنموذج الرأسمالي، فالتحركات والاحتجاجات التي حدثت تمثل مرحلة من الفوضى، وهي الطور الأول من حالة المخاض، التي تعد مفاجئة للامبريالية الأميركية - الأوروبية أصابتها بالذهول والفتور والارتباك، لهذا دخلت مرحلة المخاض طورها الثاني، الذي اتسم بإزاحة السلطات والنظم المتماهية مع المشروع الامبريالي، وهو ما استدعى التدخل غير المباشر من جانب

دشت الثورات العربية مرحلة جديدة، وربما مفصلية في حياة الشعوب العربية المقهورة مرتين

الأمريكان والأوروبيين ووكلائهم المتبقين في المنطقة، بغية ضبط مخرجات الحراك لصالح عدم المساس بمصالحهم الحيوية، ممّا أدى إلى بزوغ نجم الحركات المتطرّفة بنسختها الإرهابية في بعض الدول المستهدفة، لتجعل من دولها دول فاشلة أو منهارة، عندما تم العصف بمصادر قوتها وإفراغها، ليتم لاحقاً ملؤها بالقوى الإرهابية⁽²²⁾.

(22) للمزيد ينظر: عبدعلي كاظم المعموري - رؤى خليل التويجري، صنع فراغ القوة والسلطة في الشرق الأوسط (سوريا والعراق أنموذجاً)، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد (14)، بيروت - بغداد، 2015.

وبينما نحن في العالم الثالث وفي بلدان العرب خاصة مشغولون بأزماتنا السياسية والاقتصادية، تشهد البلدان المتقدمة حالة أزمة اقتصادية، تلجأ معها إلى زيادة الضغط على حكام الدول السلطوية ولاسيما الربيعية (النفطية) منها للممارسة أقصى أنواع الاستغلال لشعوبها، نتيجة سعي البلدان الرأسمالية المتقدمة المأزومة من للإتكاء على ثروات هذه البلاد في تفرغ شحنة أزماتها الاقتصادية، بمستوردات الأسئلة والإنفاق العسكري، أو زيادة الطلبات الأخرى، بما فيها الاستحداث الأحدث في تنظيمات الدول النفطية الغنية وهي (الصناديق السيادية)، التي كانت الرافعة الأساسية الاستثنائية لبث الحياة في الاقتصادات الرأسمالية المشلولة بأمراض أزماتها الدورية.

خامساً: صراع الحلفاء في المشرق العربي

بصورة عامة يمكن القول بقدر كبير من الثقة، إن صراع الحلفاء في المشرق العربي يدور حول مُسَلِّمة أساسية في توازن القوى هي إما الحفاظ على الوضع الراهن أو تغييره. فقبل الأزمة السورية كان توازن القوى في المشرق العربي يقوم على التنافس بين محورين الممانعة والاعتدال، وكان العراق بعد عام 2003 إحدى ساحات المنافسة بين القوى الإقليمية ولا سيما السعودية وإيران. وبينما كان توازن القوى يميل إلى صالح محور الممانعة على حساب محور الاعتدال، ساعد - اندلاع الحراك الشعبي في المنطقة العربية وسقوط نظام حسني مبارك في مصر - إيران على تعزيز حضورها الإقليمي في الشرق الأوسط، عن طريق دعمها للحراك الشعبي في البحرين والسعودية واليمن، وسعيها لإيجاد موطئ قدم لها في مصر ما بعد مبارك، وهكذا، عملت إيران على محاصرة دول عدة مثل السعودية، من الجهات الأربع، العراق وسوريا في الشمال، واليمن في الجنوب، والمنطقة الشرقية من الشرق، وكانت تأمل في استكمال حلقة الطوق المحيط

أن إضفاء البعد الطائفي على صراع الحلفاء في المشرق العربي، أريد منه التوظيف للمشروع الأميركي في مواجهة الصعود الإيراني وقوى محور الممانعة

(23) خالد الحروب، حسابات حذرة: محددات الدعم الخليجي للتغيير في سوريا، مجلة السياسة الدولية، العدد 192، أبريل، القاهرة 2013، ص90.

بالمنطقة الخليجية من الغرب عن طريق جرّ مصر للتحالف معها⁽²³⁾. ولكن بعد أن وصل الحراك الشعبي إلى سوريا وتحول إلى حراك مسلح، أضحت الفرصة جيدة لتغيير توازن القوى في المشرق العربي، إذ باتت سوريا محورية بالنسبة إلى السعودية في مواجهة إيران وإضعافها، على نحو تحولت معه سوريا إلى ميدان للصراع على النفوذ بين إيران ودول مجلس التعاون إقليمياً، وروسيا والولايات المتحدة دولياً.

ولعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا، إن الأزمة السورية منذ بدايتها في عام 2011، جعلت أرضية الصداقات والتحالفات في المشرق العربي هشة إلى درجة معقدة، ذلك بأن الأزمة السورية والأحداث والأزمات المتتالية في العراق واليمن، أنتجت واقعاً معقداً في الإقليم برز في بادئ الأمر في التنافس بين تركيا وإيران، ومن ثم انتقل إلى الصراع بين السعودية وإيران مولداً استقطاباً شديد الحدة بين دول المشرق العربي، كانت مخرجاته محاور إقليمية متنافرة. يضم المحور الأول إيران وسوريا وحزب الله وبعض اللاعبين المحليين في العراق. مقابل المحور الثاني الذي يضم التحالف التركي السعودي القطري الإماراتي. ولم تكن طبيعة هذه التحالفات الإقليمية فحسب، وإنما انقسمت على المستوى الدولي إلى محورين أحدهما تقوده الولايات المتحدة والآخر تقوده روسيا الاتحادية.

وفي ضوء هذه الاصطفافات والمحاور والتحالفات الإقليمية ينزع الكثير من الباحثين والمراقبين إلى النظر إلى حالة الصراع السائدة في المشرق العربي بمنظار الحرب الباردة بين عدد من اللاعبين الإقليميين - سواء أكانوا جهات حكومية أم غير حكومية - تفرقهم وتجمعهم أيديولوجية الهوية الدينية. إذ يرى مايكل ناتيسان صراع الحلفاء في ساحات المشرق العربي يدور بين طرفين. فمن جهة هناك محور المقاومة الذي يضم لاعبين حكوميين مثل إيران وسوريا، ولاعبين غير حكوميين مثل حزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن، ومنظمة بدر وعصائب أهل الحق وكتائب حزب الله في العراق. وهذا المحور متحد ضد محور ما يسمى (بالاعتدال) وهو مصمم على مقاومة المشروع الأميركي - الإسرائيلي - السعودي، ودفع القوات الأمريكية إلى الرحيل من المنطقة⁽²⁴⁾.

ومن جهة أخرى هناك المحور السني الذي يضم تحالفاً أقل تماسكاً ولكنه

Michael Knights, Time to (24) Focus on the Wars Within the War Against the Islamic State, War on the Rocks, December 21, 2015.

في طور النمو، وهو يضم لاعبين حكوميين من السعودية وتركيا وقطر والإمارات العربية المتحدة، ولاعبين غير حكوميين مثل الجماعات المسلحة في سوريا (داعش - النصرة - أحرار الشام - جيش الإسلام - جيش المهاجرين... الخ). ويركز هذا المحور على محاربة محور المقاومة الشيعي في المقام الأول، وفي حالة تركيا منع تعاضم النفوذ الكردي في كل من سوريا وتركيا. ويعتبر هذا التحالف السني تنظيم «داعش» والعناصر الجهادية الأخرى تهديداً أقل خطورة من التهديد الشيعي، حتى إنه ينظر إلى المقاتلين السلفيين كأداة في بعض الحالات، وهو ما يمكن أن نراه في اليمن إذ يخوض «تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية» إلى جانب «التحالف العربي» الذي تقوده السعودية والإمارات حرباً موازية ضد الحوثيين المدعومين من إيران⁽²⁵⁾.

Ibid. (25)

وإذا كانت روسيا الاتحادية تراهن على المحور الشيعي وفق المنظور الأمريكي، فإن الولايات المتحدة تراهن على المحور السني، وذلك بغض الطرف عن حلفائها من تركيا والسعودية وقطر في دعم الجماعات المسلحة الإرهابية في سوريا وتمويلها. بدعمها لوجستياً وسياسياً لحرب السعودية في اليمن، لإيصال رسالة مفادها بأنها لم تتخل عن حليفها بعد الاتفاق النووي الإيراني⁽²⁶⁾.

F. Gregory Gause and (26) ShafeeqGhabra, American Policy in the Middle East: Obama's Last Year and a Look Ahead, a panel discussion, The Brookings Doha Center, October 20, 2015.

ولكن يبدو أن إضفاء البعد الطائفي على صراع الحلفاء في المشرق العربي، أريد منه التوظيف للمشروع الأميركي في مواجهة الصعود الإيراني وقوى محور الممانعة، بتجميع الآخرين طائفيًا وراء السعودية واستثمار التخوف السعودي من وجود قوة إقليمية صاعدة تنافسها في المنطقة، وأن البعد الطائفي للصراع بين السنة والشيعة ليس هو العامل الأساسي، بل هو مجرد انعكاس للصراع السياسي بين إيران والسعودية - وحلفائهما - على النفوذ في المنطقة. فالطائفية هنا ليست سبباً للصراع وإنما مجرد آلية من آلياته⁽²⁷⁾. وهكذا جرى توظيف البعد الطائفي في الصراع لصالح تغيير مستويات الخطر وترتيبه، إذ تبنت السعودية وحلفاؤها إلغاء التهديد الإسرائيلي للعرب واستبداله بالخطر الإيراني، ليس من منظور المصالح والاستراتيجية بل من منظور طائفي صرف.

(27) غريغوريغوس، ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط، سلسلة دراسات تحليلية، العدد 11، مركز بروكنجز، الدوحة، 2014، ص 10

ذلك بأن التخوف من محور للعرب الشيعة تقوده إيران وروسيا في المشرق

العربي، دفع إلى خلق محور منافس للعرب السنة تقوده إسرائيل عن طريق السعودية وتدعمه الولايات المتحدة. إذ إن الهدف الأساسي من مشروع الشرق الأوسط الجديد، إحداث انقلاب في خريطة التحالفات الإقليمية، بحيث تتحول إيران إلى عدو إقليمي بديل عن إسرائيل، وأن يتوارى الصراع العربي - الإسرائيلي بإزاء الخطر الإيراني، ولعل ذلك ما حفز وزيرة الخارجية الإسرائيلية (تسيبي ليفني) بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان صيف 2006، للدعوة إلى انضمام إسرائيل إلى ما سمته بـ (الحلف السني) لمواجهة خطر (الهلال الشيعي)، باعتبار أن إيران مصدر الخطر والتهديد لكل دول الإقليم، وهي الدعوة التي يتزعمها في الوقت الحاضر كل من موسى يعلون وزير الدفاع الإسرائيلي واسحق هيرتزوج زعيم المعارضة الإسرائيلية وزعيم تكتل لما يسمى (المعسكر الصهيوني)، والتي تفيد بتشكيل حلف مشابه لحلف الناتو بين إسرائيل والدول العربية السنية المعتدلة لمواجهة تحالف العرب الشيعة الذي تقوده إيران وروسيا الاتحادية⁽²⁸⁾.

(28) محمد السعيد إدريس، التحالف الذي تريده إسرائيل، صحيفة الأهرام اليومي، العدد 47125، 15 كانون الأول 2015.

لهذا، إذا كان ظاهر الصراع في المشرق العربي يكمن في الاختلاف مذهبياً بين محوري الصراع، فإن جوهره يمكن في اختلاف رؤى المحورين لما يجب أن يكون عليه المشرق العربي، ومن ثم حاجة كل منهما إلى الهيمنة على المنطقة، إذ ترى دول المحور السني أن سوريا مكسب استراتيجي مهم ومؤثر، لما تتيحه جغرافية هذا البلد من إطلاقات مهمة على البر التركي من جهة وإشراف استراتيجي على لبنان وتماس مع إسرائيل، فضلاً عن تشكيله نصف دائرة طوق العراق وتلامس معه في ثلثه الغربي، زيادة على تعطيله للمزية التي تتمتع بها إيران حالياً عبر تطويقه للفضاء الخليجي بالبر الشامي (سوريا ولبنان)، وامتلاكها ساحات تصارع بعيدة عن مراكزه الحيوية، الأمر الذي يعطي لدول المحور السني مرونة وقدرة أكبر على المناورة والمساومة السياسية والاقتصادية⁽²⁹⁾، وتتقارب مع هذه الرؤية الولايات المتحدة وإسرائيل، إذ يقول روبرت ساتلوف مدير معهد واشنطن في هذا الصدد: بأن «القضية الملحة في شأن سورية ليست في إمكانية نجاح سوريين في إسقاط نظام الأسد أو إفلات النظام من السقوط، بل هي في توجيه ضربة مؤلمة، إلى المحور المعادي للغرب والديمقراطية والسلام والذي يمر عبر دمشق»⁽³⁰⁾، مما يعني تغير النتائج الجيوسياسية في المشرق العربي لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل ودول المحور السني.

(29) غازي دحمان، الأزمة السورية ومنظومة أمن التعاون الخليجي، مقالات رأي، (الدوحة: الجزيرة نت، 3 حزيران 2012) ينظر الرابط الآتي: <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/>

(30) نقلاً عن: حسام محمد مطر، هاجس أميركا الأكبر في الربيع العربي: إيران، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2011). ينظر الرابط الآتي: <http://www.dohainstitute.org/release/416cc60f-3ca7-4c34-ac08-b0fca8eada46>

أن روسيا لن تفرط في ركائز مشروع مقاومة التطويق المتواصل لها من قبل الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية

في المقابل، ترى دول المحور الشيعي ولا سيما إيران بأن سوريا لها أهمية جيوسياسية كبيرة في اختراق المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط، إذ تمثل سورية قاعدة إستراتيجية بالغة الأهمية لها في الجوار العربي الشرقي، وذلك لتوفيرها نافذة على المتوسط، وطريقاً آمناً إلى لبنان

وشريكاً يعتمد عليه، بشكل يجعل من إيران طرفاً في الصراع العربي - الإسرائيلي، إذ إن علاقة إيران مع سوريا تعد بمثابة مفتاح لجهود إيران الرامية إلى دعم حزب الله في لبنان، بل إنها تعد سوريا نقطة عبور لشحنات الأسئلة الإيرانية إلى حزب الله، وكلا البلدين يرى حزب الله بمثابة وسيلة ضغط ضد إسرائيل، كما تخشى إيران التي تعد واحدة من حلفاء سوريا الاستراتيجيين، أن يتبدد تحالفها القوي مع سوريا إذا نجحت المعارضة السنية في تغيير النظام السوري⁽³¹⁾.

وتتطابق هذه الرؤية كثيراً مع روسيا من ناحية أهمية سوريا في المشرق العربي. فهي ترى في موقعها الجيوسياسي موطئ قدم على شواطئ المتوسط، يتيح منفذاً لأسطولها في البحر الأسود في قاعدة سيفاستوبول إلى مياه البحر المتوسط⁽³²⁾. ومع ذلك ثمة اعتبارات جيواستراتيجية تقف وراء جوهر سلوك روسيا في سوريا، منها ما يتعلق بسوريا مباشرة، ومنها ما يرتبط بخارطة التحالفات السياسية الدولية التي ستراعيها روسيا ضمن إستراتيجيتها، سواء ما يتعلق بالعلاقة مع إيران أو العلاقة مع الغرب بموقفه الحالي من الأزمة السورية، بقدر ماهي نتائج للتصور الروسي لمكانة سورية ودورها في الإستراتيجية الروسية الدولية، في نطاق إفشال التضييق الأطلسي والغربي لروسيا في ما تبقى من مناطق نفوذها، فتوسع حلف الأطلسي في دول الاتحاد السوفيتي السابق، من الطبيعي أن تقابله السياسة الروسية التي تسعى لمواجهة هذا التوجه عبر جبهات عدة، من بينها غرب آسيا التي تشكل فيه اكل من سوريا وإيران قواعد ارتكاز جوهرية، الأمر الذي يعني أن روسيا لن تفرط في ركائز مشروع مقاومة التطويق المتواصل لها من الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية⁽³³⁾.

ومع ذلك، لا يمكن أن نغفل اعتبارات الطاقة بالنسبة إلى روسيا في سوريا، إذ يشرح أحد المراقبين هذا الأمر، قائلاً «هنا كعامل آخر لا يُنْتَبه إليه. هو أن روسيا هي مُورِد الطاقة (الغاز) الرئيس إلى أوروبا الغربية، وهنا كمشاريع

Jeremy M. Sharp and (31) Christopher M. Blanchard, Armed Conflict in Syria: U.S. and International Response, (Washington DC: Congressional Research Service July 12, 2012) p. 8.

(32) مجموعة باحثين، ما الذي يحدد الموقفين الروسي والصيني من الأزمة في سورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص 8.

(33) أمل محمد ياسين، المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية، صحيفة الرأي الأردنية، 24 أيار 2012، ينظر الرابط الآتي: <http://www.alrai.com/article/515433.html>

أميركية وأوروبية مقترحة لإيصال الغاز الطبيعي من قطر والعراق عبر سوريا إلى أوروبا، من أجل إخراج روسيا من معادلة أمن الطاقة لأوروبا، إذا حدث هذا وخرجت روسيا من سوريا من دون أن تحقق أهدافها الجيوإستراتيجية، فما هو المتصور عن مكانة؟ ستكون دولة من الدرجة العاشرة. لهذا تدافع روسيا الآن عن حالها بسوريا..⁽³⁴⁾ ولهذا كله تدرك روسيا أن نفوذها في الشرق الأوسط ومكانتها في النظام الدولي تتعلق كثيراً بما يجري أو سيجري مستقبلاً في سوريا والشرق العربي.

(34) نقلاً عن: عيسى خليل، حين يكون الكوكب بأسره ضد الثورة، معهد الدراسات العربية، 21 فبراير 2012. ينظر الرابط الآتي: <http://www.jadaliyya.com/pages/index/4426/>

وتتخسب روسيا جيداً، إذ سورية من منظورها الاستراتيجي هي مفتاح التغيير في المنطقة، ولا يمكن حدوثه إلا من البوابة الدمشقية فقط، وقد أثبتت الحقائق على الأرض أن التغيير الجيوسياسي في الشرق الأوسط لم يتحقق عبر بوابة بغداد كما كان يتوقع وزير الخارجية الأميركي السابق كولن باول، وهذه الأسباب قد تكون هي خلف ظنون موسكو بأن القضية السورية هي فرصتها السانحة لاستعادة دورها الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا⁽³⁵⁾.

(35) ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط4، بيروت، 2013، ص 296.

ويحاول محور الممانعة الإفادة من الانشغال الأميركي بالشرق الآسيوي (الصين ومجاوراتها)، في إدراك مبكر (مستقبلي) منها بأن منافستها على مكانتها تأتي من الصين، وخفوت اهتمام الولايات المتحدة بالشرق الأوسط، فالحراك الشعبي والتطبيع الرسمي المعلن (مصر - الأردن - قطر - الأردن) وغير الرسمي وغير المعلن (السعودية) مع دولة الكيان الصهيوني، قد قلل من حجم التهديد للكيان الصهيوني، لا سيما أن الولايات المتحدة وعلى لسان جميع رؤسائها منذ أكثر من قرن أنها تتعهد بأمن الكيان وتعد ذلك التزاماً استراتيجياً لا عودة عنه.

سادساً: القوى الكبرى ومخرجات الصراع في الشرق العربي

استطاعت الولايات المتحدة وبمساندة حلفائها الإقليميين والدوليين، إن تعدد إمكانات لإغراض التوظيف للقبائل من الأيام، فساندت عبر مؤسساتها الاستخباراتية (CIA) والبنّاغون جماعات إسلامية متشددة أبان الغزو السوفيتي إلى أفغانستان، وهو ما شجع على توسع وتمدد واستقواء هذه المنظمات مع توافر إمكانات الدعم الرسمي (السعودية وبعض دول الخليج) وغير الرسمي عبر مؤسسات مسمّاة خيرية (مؤسسة الحرمين الخيرية مثلاً)، وقد جرى ذلك وقد غضت الولايات المتحدة وأخواتها الأوربيات عن ذلك.

وبسبب من احتلال العراق وما ترتب عليه من استدعاء الولايات الأميركية للإرهاب من كل مناطق العالم إلى التجمع على أرضه، يعد أمراً مخططاً لتفجير المنطقة من الداخل، إذ أن موجة الجماعات المتوحشة التي ضربت المنطقة منذ 2011، هي في جوهرها (موجة استعمارية جديدة) اعتمدت خطط (الغزو من الداخل) بديلاً من الغزو الخارجي، بدلاً من اقتحام القلعة من الخارج بالقوة، يمكن الاستيلاء عليها من الداخل بخدعة؟ هذا درس تاريخي قديم من دروس الحروب التي تدار بواسطة الخدعة والقوة.

هؤلاء الإرهابيون، ليسوا سوى الوجه المنظور أو المسموح برؤيته من صورة (المنظمة السرية) التي تدير عمليات التوحش المُنهَج، وهو توحش مصمم لتمكين الغرب الاستعماري من العودة إلى مستعمراته تحت أغطية جديدة، ولا يجري التفكير كثيراً في مرحلة ما بعد تجميع المسلحين والتي يجمع الكثير على أنها ستكون دموية وفوضوية وغير مستقرة وستجعل من دول المنطقة دول هشة بحسب التوصيف السياسي، وهذا من شأنها تغيير قلب الشرق الأوسط⁽³⁶⁾.

(36) ليز سلاي، كيف ستعيد الحرب على داعش رسم خريطة المنطقة، الاندبنت، 4 كانون الثاني 2016.

ويبدو أن رهان الولايات المتحدة طوال سنوات إدارة (أوباما) لدورتين هو السعي إلى إعادة تشكيل التوازن في ميزان القوى ما بين المملكة السعودية وإيران حتى وأن كان توازناً هشاً. وتريد واشنطن أن تفك ارتباطها العضوي بمنطقة الشرق الأوسط من دون التخلي عن النفوذ وعن المصالح الحيوية، وهي تحاول أن تضع معادلة جديدة للصراع، تدفع بموجبها حلفائها الإقليميين أو ما سميناهم (الامبرياليات الفرعية وحتى الجنينية)، وتدير الولايات المتحدة هذا الصراع من الخلف، وهذه المعادلة الجديدة يمكن لها تفسير السلوك الأميركي ونفعيتها المتطرفة في جعل نتائج المعادلة (صفريّة) بامتياز، وهو ما يعطي المصداقية في تفسير الرغبة الأميركية في توظيف الإرهاب وتسييره مع الادعاء في اللحظة نفسها أنها تسعى إلى محاربته.

إن المنطقة العربية في ظل الفوضى التي تعمل الولايات المتحدة على أعماها، قد وصلت إلى مستوى لم يسبق أن وصلت إليه من التشظي والتجزئة، وبات كل فاعل إقليمي يعمل على تسيير الأوضاع وفقاً لمصالحه الضيقة، مع تغييب حق شعوب المنطقة في الحلم بتجاوز حالة الصراع الذي لم

تحاول أن تضع معادلة جديدة للصراع، تدفع بموجبها حلفائها الإقليميين أو ما سميناهم (الامبرياليات الفرعية وحتى الجنينية)، وتدير الولايات المتحدة هذا الصراع من الخلف

يخفت طوال ما يقارب قرن من الزمن، وبما يحقن دماء هذه الشعوب ويعيد توجيه بوصلتها نحو بؤرة عدم استقرار المنطقة (إسرائيل)، فضلاً عن غز السير باتجاه الصراع مع تخلف المنطقة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً.

إن انفجار المنطقة وتوسع حلقة الإرهاب وبروز ظاهرة (التعصب الحضاري) التي تتبعها باتت تشكل (المصفوفة الأساسية للإرهاب الحديث)، وموجة الجماعات المتوحشة ليس سوى الوجه المنظور أو المسموح برؤيته من صورة (المنظمة السرية) التي تدير عمليات التوحش الممنهج، وهو توحش مصمم لتمكين الولايات المتحدة بخاصة والغرب بعامة من العودة إلى المنطقة تحت عباءة مكافحة التطرف.

فالغزل الأميركي للجماعات الإرهابية ولعموم الإسلام السياسي لم يكن جديداً، طالما أن هؤلاء يكونون العداء للدول القائمة وفي مخيلتهم الآتيان - بدولة الخلافة - وهذه وفق التصور المبثوث في أدبياتها لا تضع قيود على مبادئ الرأسمالية الأساسية في الحرية الاقتصادية، كما أنها لا تعارض الديمقراطية طالما توصلها إلى سدة السلطة، وهو ما جعل بعض أطراف الإسلام السياسي (الإخوان المسلمين في تركيا أو مصر أو تونس) محط إعجاب خاص من الولايات المتحدة⁽³⁷⁾. كما أن التلميحات الأمريكية بصعود الإسلام السياسي والقبول بالإسلام المعتدل على وفق توصية (مؤسسة راند)، وهو ما أعطى الضوء الأخضر لقبوله وألزم المؤسسات الأميركية سواء وزارة الخارجية أو الاستخباراتية أو الموازية (مؤسسات دعم الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني) من فتح قنوات للحوار والتفاهم، وفي ضوء كل ذلك وعلى مدى السنوات الممتدة من أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 وحتى عام 2010، جرت عملية تقويم وثبتت وفلترت للجماعات والمنظمات والأحزاب الإسلامية الراغبة بالتواجد على الساحة السياسية للشرق الأوسط وعلى وفق الثوابت الآتية:

1. تقديمها القوى الإسلامية الضمانات الكافية في إن تتعامل مع قضية الصراع العربي (الإسرائيلي) بآلية المصلحة المشتركة والتي تكفل تحقيق الاستقرار للجميع⁽³⁸⁾.
2. أن لا يجري الإخلال بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة.

(37) جورج قرم، الاستعمار مبتدع الهويات المذهبية، جريدة الأخبار، العدد (2446)، الاثنين 17 تشرين الثاني 2014.

Peter Berger and Gordon (38) Redding, The hidden form of capital: spiritual infancies in societal progress, first edition, U.S.A. anthem press, 2011, P. 201.

3. إسناد الدور الأميركي في منع القوى الدولية (الصين - روسيا) والإقليمية (إيران) الساعية إلى زيادة أثرها في تفاعلات المنطقة.

4. رفع (إسرائيل) من جدول أعداء العرب والمسلمين واستبدالها بـ (إيران والجهات التي تنضوي تحت محور الممانعة من مثل حزب الله - الحوثيين - الفصائل العراقية الشيعية).

بيد أن هذه الرؤيا الأميركية لا يمكن لها التحقق على وفق ما هو مرسوم لها، إذ أن إمكانات المحور الممانع لها تفعل فعلها في تآكل فرص التحقق لمشروع الولايات المتحدة وحلفائها، مما يجعلها تشبث بقوة بدفع سيناريو (الفوضى الدائمة)، طالما أنها لا تستطيع حسم وجهة الشرق الأوسط الآن، مما يضع المنطقة برمتها على خط صراع مفتوح (زمانياً - مكانياً)، وهو نوع من الصراعات التاريخية التي يمكن أن تعيد تشكيل المنطقة ومجتمعاتها للعقود القابلة.

رفع (إسرائيل) من جدول أعداء العرب والمسلمين واستبدالها بـ (إيران والجهات التي تنضوي تحت محور الممانعة من مثل حزب الله- الحوثيين- الفصائل العراقية الشيعية)

وهو ما يمكن ملاحظته في ما يعرف بـ (عقيدة أوباما) والتي تعلن صراحة عن خيبة الأمل الأميركية في ما سمتهم بقيادة الإسلام السياسي (المعتدلين) في الشرق الأوسط، ويتم وصفهم بـ «الفاشليين» و«الأغبياء»، فيما يتم الإعلان صراحة وبوضوح عن حاجة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط إلى عدد قليل من المُستبَدَّين الأذكياء. وهو ما يتنافى مع الدعوة إلى الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، كما إن الإشارة إلى أن أيُّ بلدٍ يَقمعُ نصف شعبه، لا يُمكنه أن يتصرّف بشكلٍ جيّد في العالم الحديث. وهناك دول فيها القليل من العادات (أو التقاليد) المدنيّة وفي أغلبها من الدول التي ترتبط بالمحور الأميركي من مثل (السعودية، البحرين، قطر... الخ). وحين تبدأ الأنظمة الشموليّة بالتداعي، فإنّ المبادئ المُنظمة الوحيدة الموجودة ستكون هي (الطاغيّة)⁽³⁹⁾، إذ أن موضوع الطائفية الدينية من شأنه أن يغير وجهة الصراع إلى من صراع الشعوب ضد النظم الديكتاتورية الحاكمة إلى صراع بين مجتمعات المنطقة، لسرعة حشد هذه المجتمعات تحت المعطى الطائفي لحساسيته الشديدة في ظل الضخ الديني المتطرف، والذي تحمله وسائل الإعلام المختلفة سواء أكانت القنوات الفضائية المخصصة لذلك أم وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع على الشبكة العنكبوتية.

Jeffrey Goldberg, The (39) Obama doctrine, The Atlantic magazine, April 2016. <http://www.theatlantic.com/magazine/archive/2016/04/the-obama-doctrine>

Jeffrey White, The Crisis of (40) the Assad Regime, Policy Watch 2429, (Washington DC: The Washington Institute for Near East Policy, May 28, 2015), p. 1.

Jiri Valenta and Leni (41) Friedman Valenta, Why Putin Wants Syria, Middle East Quarterly, Vol. 23, No. 2, (Washington DC: The Middle East Forum, Spring 2016), p. 11.

لقد شكل التدخل الروسي في سوريا تحدياً كبيراً وربما غير متوقعاً بالنسبة لأميركا وحلفائها، فبعد أربع سنوات من القتال بدأت معادلة الصراع تميل ضد النظام السوري لصالح المجاميع المسلحة التي تدعمها تركيا وقطر والسعودية والولايات المتحدة⁽⁴⁰⁾، وبينما كانت هذه الأحداث ستدفع الرئيس بشار الأسد نحو السقوط، جاء التدخل الروسي في 30 أيلول 2015، ليغير المعادلة السياسية والعسكرية في سوريا، إذ بموجب هذا التدخل استعادت الحكومة السورية الكثير من الأراضي التي كان يسيطر عليها تنظيم داعش وغيره من الجماعات المسلحة، وضمن لها مساحة واسعة للمناورة، وحافظ على مكانتها في المفاوضات الدولية وحال دون إقامة منطقة عازلة فوق سوريا. ومع ذلك نقل التدخل الروسي الأزمة السورية إلى الإطار الدولي وكبح جماح بعض القوى الإقليمية، ووضع تحدياً حقيقياً أمام الشروط الأمريكية المطالبة برحيل الرئيس بشار الأسد، فإذا كانت الولايات المتحدة تريد أن تكون نتيجة أي انتقال سياسي في سوريا هي تنحي الرئيس بشار الأسد عن السلطة، فإن روسيا الاتحادية تصر على أن الرئيس بشار الأسد هو جزء من الحل في سوريا، وأن بقاءه من عدمه لا ينبغي أن يكون على أجندة الانتقال السياسي في سوريا⁽⁴¹⁾.

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا، بأن التدخل الروسي على خط الأزمة السورية، نقل ملف التسوية السورية من الإطار الإقليمي إلى الإطار الدولي، مما أفضى إلى احتكام ونزوع كافة القوى الإقليمية لقواعد اللعبة بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، الأمر الذي جعل معادلة الصراع في النظام الدولي تتجه من قاعدة (توازن التهديد) إلى (توازن المصالح)، ذلك لأن الدبلوماسية تتبع الحقائق على الأرض، وطالما أن روسيا باتت لها الأفضلية على الأرض السورية، فمن الأجدر التوافق وتقاسم النفوذ والمصالح معها، بدلاً معارضتها. وهو ما بدأ واضحاً على تطور الموقف الأمريكي من الأزمة السورية، فعقب التدخل الروسي، تراجعت إدارة أوباما عن موقفها المصّر

جعل معادلة الصراع في النظام الدولي تتجه من قاعدة (توازن التهديد) إلى (توازن المصالح)، ذلك لأن الدبلوماسية تتبع الحقائق على الأرض

على تخلي الرئيس بشار الأسد عن السلطة في سوريا، إذ تقضي الخطة التي أقرتها الأمم المتحدة خلال مؤتمر فيينا في تشرين الثاني 2015 - والتي سبقت الاتفاق الروسي الأمريكي لوقف إطلاق النار في سوريا - والمتفق عليها بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية على تنظيم انتقال

سياسي موجه في سوريا، يفتح الباب لمرحلة انتقالية، تشهد انتخابات رئاسية وبرلمانية في آب 2017، على أن تقوم سلطة انتقالية بإدارة شؤون البلاد باعتراف مجلس الأمن حتى هذا الموعد⁽⁴²⁾.

Julian Robinson, US sees (42)
Assad staying Syria March 2017,
The Daily Mail, 6 January 2016.

ومنذ عام 2000 سعى فلاديمير بوتين إلى استعادة مكانة روسيا (قوة عظمى) مجسداً سياستها ضد الولايات المتحدة الأميركية في شكل ليس محصلتها صفرية بل من أجل أن تظل روسيا ثقلاً موازناً للغرب، لكي تكون على قدم المساواة بين القوى الكبرى في النظام الدولي، بشكل يجعلها طرفاً مؤثراً ومقابلاً بين القوى الإقليمية للتوازن مع الولايات المتحدة⁽⁴³⁾، وهو ما جسده الأزميتن السورية والأوكرانية.

Adam Balcer and (43)
NikolayPetrov, The Future of
Russia: Modernization or
Decline, First Ed, (Warsaw:
Centre for European Strategy,
2012), p 10.

فعلى الرغم من تصاعد حدة الخلافات بين الطرفين على أثر تطور الأزميتن السورية والأوكرانية، غير أن الولايات المتحدة بات تدرك جيداً، أهمية الحضور الروسي في مجمل التفاعلات الدولية والإقليمية، ويبدو أن تبادلية المصالح أو الصفقات الكبرى، أخذت تؤتي ثمارها بين واشنطن وموسكو بدءاً من أوكرانيا وصولاً إلى سوريا. فإذا كانت تسوية الأزمة الأوكرانية متعلقة بروسيا الاتحادية، فأن تسوية الأزمة السورية متعلقة بالولايات المتحدة ومصالح وحلفاءها في الشرق الأوسط، فمقابل إطفاء النار في أوكرانيا ينبغي إطفاء النار في سوريا.

فبعدما تبين للولايات المتحدة، بأن الاندفاع الروسي العسكري في سوريا، سيعلي من الحضور الإيراني في الشرق الأوسط، وسيهدد نفوذها في العراق، ومن ثم يهدد علاقتها بدول مجلس التعاون الخليجي وحلفائها من الدول السنية، أصبحت الحاجة ملحة بالنسبة للولايات المتحدة لتبادلية المصالح مع روسيا، فمقابل تخفيف حدة الاندفاع الروسي في سوريا، ينبغي تسوية الأزمة السورية بين واشنطن وموسكو فحسب، دون الحلفاء الإقليميين لكلا الطرفين، مع استرضاءها - أي روسيا - في أوكرانيا، والموافقة على مطالبها بعدم المساس بحدود الاتحاد السوفيتي السابق⁽⁴⁴⁾.

(44) (ينظر: طارق مصاروة،
سوريا- أوكرانيا حلم صالح الكبار،
صحيفة الرأي الأردنية، 13 كانون
الثاني 2016.

ويبدو أن سوريا كانت ولا تزال إحدى أوراق المساومة الروسية لتحقيق أهدافها في أوكرانيا، فبعد أن نجحت روسيا في انتزاع الكثير من الضمانات الغربية حول أوكرانيا، أعلنت القيادة الروسية عن انسحاب قواتها من سوريا في 14 آذار 2016، لتنفيذ الصفقة الدبلوماسية مع الولايات المتحدة،

بالرغم من التدخل الروسي في سوريا، حقق الكثير من أهدافه المعلنة، وفرض على القوى الإقليمية والدولية القبول بالواقع الجديد الذي فرضته روسيا على ساحة الصراع السوري، غير أنه لا يمكن تفسير الانسحاب الروسي من سوريا بعيداً عن الاعتبارات الأوكرانية، وإن كانت أحد أسباب هذا الانسحاب هي الضغط على الرئيس بشار الأسد وتلين موقف الحكومة السورية من مفاوضات السلام مع المعارضة في جنيف، لإنجاح الحل السياسي المتفق عليه مع الأميركيين⁽⁴⁵⁾.

(45) محمد جمال، خمسة تفسيرات محتملة للانسحاب الروسي من سوريا، 15 آذار 2016. ينظر الرابط الآتي: http://www.huffpostarabi.com/2016/03/15/story_n_9468456.html

(46) أنا بورشفسكايا، مصالح روسيا الكثيرة في سورية، معهد واشنطن 1/24 / 2013، على الرابط: www.washingtoninstitute.org

وروسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفيتي لم تكن راغبة ومتحمسة للتدخل في مناطق تتقاطع فيها المصالح مع الولايات المتحدة والأوربيين مثلما هو الحال في سوريا⁽⁴⁶⁾، حتى إن السعودية وتركيا وهما طرفا التغذية للأزمات في المنطقة، لم يضعوا سيناريوهات فاعلة للحد من التدخل الروسي في حال حدوثه، وجاءت الحسابات مبنية على أوضاع روسيا في ظل أزمة أسعار النفط وتهاوي قيمة الروبل وحزمة العقوبات الأميركية - الأوروبية ضدها.

بدلاً من الخاتمة

ما يمكن قوله أن الأنهار لا يمكن لها أن تسير إلى الخلف، ونشوة الولايات المتحدة وحلفائها عام 1991 لم يعد لها وجود الآن، فالمنطقة والعالم لا يمكن أن تقبل القسمة (الصفيرية)، ولا يمكن التحكم بحركة المجتمعات والشعوب والتاريخ، وعلى الأقل هناك شيخوخة طالت بعض القوى العالمية فيما نشهد بزوغ قوى جديدة مفتونة بقوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مما وضع الأمور في نصابها، في أن العالم بإزاء تحولات جديدة لعل أبرزها بأن عالمنا المعاصر لا يمكن له أن يكون خاضعاً لقوة واحدة، قادرة على رسم مسارات تفاعلاته بما يحقق الأمن والسلم العالميين وسيادة القانون الدولي.

وعلى وفق ذلك كان من مخرجات التفاعلات والإحداث التي ضربت منطقتنا العربية منذ الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003 ولحد الآن، إن الولايات المتحدة الأميركية لم تعد هي القوة الوحيدة التي باستطاعتها رسم السيناريوهات لمستقبل المنطقة لوحدها، بل أن هناك قوى دولية وإقليمية فاعلة ومؤثرة بل لا نغالي إذا قلنا أنها (قوى محددة) للمصالح والاستراتيجيات الأميركية ولحلفائها، فلم تعد المنطقة اقطاعة انكلو

سكسونية كما عهدت من قبل، وباتت روسيا قوة لها مصالح في المنطقة وهمومها في الأمن القومي الممتد حتى صحراء نجد والحجاز، ولم تعد إيران دولة منكفئة على نفسها، بل باحثة بقوة مدفوعة بنشوة صمودها في برنامجها النووي ومقاومتها للعقوبات الأميركية - الأوروبية، إلى توسيع مجالها الحيوي وفرض وجودها كقوة إقليمية كبرى في المنطقة، وهذا ما دفع الأميركيين والأوروبيين وحتى حلفائهم الإقليميين (السعودية - تركيا - قطر) إلى القبول وتقديم فروض الطاعة، في أن هناك توازنات للمصالح سواء لروسيا أم لإيران، وهو ما عبر عنه الرئيس الأميركي (أوباما)، عندما أشار إلى (إن على السعودية مستقبلاً أن تتقاسم المصالح مع منافسيها في المنطقة)، وهذا اعتراف صريح وواضح بأن محور الممانعة قد ثبت مثبات للقوة وللمصالح لا يمكن غض الطرف عنها مستقبلاً.

فروسيا في تدافعها مع الغرب على سوريا لا تمثل الخير المطلق مقابل (أميركا) الشر المطلق، فالعالم والعلاقات الدولية لا تحكمها ثنائية الخير والشر، بل ثنائية الربح والخسارة، والمصالح بدلاً من المبادئ، والقوتين الفاعلتين في المنطقة (روسيا - أميركا)، ربما يخضعان في سلوكهما السياسي إلى التوصيف الذي اخبرنا به المؤرخ الإغريقي

إن السعودية وتركيا وهما طرفا التغذية للأزمات في المنطقة، لم يضعاً سيناريوهات فاعلة للحد من التدخل الروسي في حال حدوثه

(فلوطرخس) في أن الميثولوجيا المصرية تحتضن في جنباتها ثنائية (سيت - حورس)، أو فكرتي القوة المتعارضة والمتعاونة في الوقت نفسه، التي بفعالها وتداخلها تعد جميع الظواهر نتاجاً لها، فالإلهة (سيت) يتمثل برأس حمار، وتفسره هذه الميثولوجيا بالقوة السلبية، فيما يعد الإلهة (حورس) المتمثل ب (الصقر) القوة الإيجابية، وهما في صراع دائم، إلا أنه لا يصل إلى حد إلغاء أحدهما وسيادة الآخر، وإن الكون والطبيعة لا غنى لهما عن صراعهما وتعاونهما، وحتى الآن تبدو أن هذه الثنائية (سيت - حورس) تتخذ مضموناً صحيحاً في علاقة طرفي الصراع (روسيا - أميركا) وهو لا ينطوي على صراع الخير والشر، بل المصالح الإستراتيجية التي تجعل أحدهما يجاري الآخر، طالما لا يتم المساس بمصالحه، ولا زال العرب يغالطون حركة التاريخ بأن (99%) من حل مشاكل الشرق الأوسط بيد الولايات المتحدة.